إن موضوع البحث والدراسة الخاص بعملية الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة العامة محليا. والمتكون من فصلين وخاتمة، حيث احتوى هذا الأخير على فصل أبرزنا فيه الإطار المفاهيمي للرقابة الشعبية ومراحل تطورها، وعوامل تأسيسها سواء من خلال المواثيق الدولية أو دساتير الدول، مرورا بالقوانين واللوائح.

أما الفصل الثاني فقد، تطرقنا فيه تفصيلا إلى مظاهر الرقابة الشعبية المحلية على أعمال الإدارة العمومية سواء على مستوى الإدارة المحلية أو على مجموع الإدارة الغير ممركزة، المتواجدة في نطاق إقليم الولاية أو / والبلدية .

إن من المظاهر الوارد ذكرها تفصيلا في محتوى المذكرة كانت متمثلة في رقابة المجالس المنتخبة سواء المجالس الولائية أو المجالس البلدية على أعمال الإدارة العامة، كما تم ذكر مختلف أنواع الرقابة الشعبية الأخرى والتي كانت متمثلة في المجتمع المدني والرأي العام، الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

وعليه وبعد دراستنا ومتابعتنا للرقابة الشعبية المحلية عبر مختلف المظاهر، والوسائل والتجربة الجزائرية عموما سواء في الجانب النظري أو التطبيق العملي وما رافق ذلك من نجاحات وإخفاقات وسلبيات وايجابيات فقد توصلنا إلى النتائج التالية :

1-عدم وجود كفاءة كبيرة بالنسبة للرقابة الشعبية في الأنظمة السياسية الحالية، نظرا لعدم توفر الثقافة المطلوبة في المجتمع، وخاصة المجتمعات النامية ونظرا للتأثير السلبي التي تقوم به الحكومات من خلال إعلامها الذي يوجه الرأي العام .

2-إن الولاء الحزبي من قبل بعض الهيئات والمنظمات الرقابية قد أفقدها استقلاليتها وحياديتها وبالتالي أفقدها المهمة الوطنية التي أنيطت بها .

3-إن الدفع بمؤسسات الدولة وإمكاناتها المادية والبشرية لصالح طرف ما قد أثر على حرية ونزاهة الرقابة الشعبية، وبالتالي إلى اختلاف في ميزان القوى بين الأحزاب المتنافسة.

4-إن الجهات المعنية بالرقابة لم تعير التقارير الصادرة عن المنظمات والهيئات الوطنية أي اهتمام، ولم تستفد منها وتعمل بها بل تكررت نفس الأخطاء وتمارس نفس التجاوزات كل مرة .

وعليه ومن خلال هذه الرسالة وفي خاتمتها نقترح :

1-تكييف العمل الوطني الشامل من طرف مؤسسات وسلطات الدولة والأحزاب ومنظمات المجتمع على غرس وتعميق الوعي الوطني السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالقيم الوطنية والديمقراطية .

2-تحرير العهدات الانتخابية في المجالس الشعبية المنتخبة المحلية من كافة الضغوط السياسية الحزبية والاجتماعية، حيث وبمقارنة هذه الأخيرة نجدها أقل صلاحية وتحصينا كما هو الحال بالنسبة للمجالس الوطنية (البرلمان بغرفتيه)، وعليه وكما ذكرنا كان من الوجوب من تحرير هذه الأخيرة حتى تضطلع بدورها الأصيل ورسالتها الوطنية في المحافظة على مصالح الوطن والمجتمع والمواطنين من كافة مخاطر وتهديدات الفساد والبيروقراطية والاستبداد.

3-إن المجتمع صار بحاجة ملحة إلى عمل توعوي وتثقيفي، إعلامي وسياسي دائم على مدار العام بأهمية الرقابة الشعبية وليس عملا موسميا وقت الانتخابات مثلا، إذ أن نجاح هذه المهمة مرتبط بثقافة ووعي المجتمع كون الأغلبية الساحقة من الشعب يجهلون هذه الأهمية.

4-إن الحق الذي منح لمنظمات المجتمع المدني والرأي العام والإعلام في مبدأ الرقابة الشعبية في التشريع الجزائري لايزال ضئيلا ولا يرقى إلى مستوى الأهمية والآمال التي يتطلع إليها وعليه وجب تحريرها لتفعيل مبدأ الرقابة على أكمل وجه.

تمّ بحمد الله .